

لطالما ظلت دول إفريقيا جنوب الصحراء (SSA) على هامش النظام الدولي لسنواتٍ عديدة (إنغل وأولسن، لا تزال بعض التحليلات تصور القارة الإفريقية باعتبارها هامشية إلى حدٍ كبير إزاء القوى الرئيسية التي تُشكّل التحوّلات في السياسة العالمية، وهو ما عزّز فكرة "الهامشية العالمية" لإفريقيا وافتقارها إلى القدرة على الفعل السياسي المستقل (Agency) (براون، وقد أدى هذا الوضع الهامشي إلى غياب شبه تام للاهتمام النظري بالعلاقات الدولية من منظور إفريقي (إنغل وأولسن، فالأدبيات المتخصصة في العلاقات الدولية المتعلقة بإفريقيا قليلة للغاية، ومعظم ما وُجد منها يركّز على دور القارة في العلاقات بين الشمال والجنوب، فإن استبعاد الفكر الإفريقي من النقاشات المركزية في حقل العلاقات الدولية يعني أن القليل جداً مما كُتب عن العلاقات الدولية الإفريقية يحتوي على مضمون نظري صريح (كروفت، وتدعم هذه الرؤية مواقف عددٍ من أبرز المفكرين في حقل العلاقات الدولية. أحد أبرز المنظرين الكلاسيكيين في المذهب الواقعي، الذي هيمن عمله ومنظوره النظري على دراسة العلاقات الدولية حتى سبعينيات القرن العشرين، ذهب إلى أن "إفريقيا لم يكن لها تاريخ قبل الحرب العالمية الأولى"، أنه "من السخف أن نبني نظرية في السياسة الدولية انطلاقاً من ماليزيا وكوستاريكا. (72) — عبارة تنطبق أيضاً بوضوح على إفريقيا. فإن القوى العظمى وحدها هي القادرة على التأثير في السياسة الدولية أو في الأدبيات الأكاديمية الخاصة بها، وبالتالي تُعتبر القضايا الإفريقية وقضايا العالم النامي عموماً غير ذات أهمية في هذا المجال. بينما تبدو النهج البنوية الاقتصادية—مثل نظريات التبعية، ونظرية الأنظمة العالمية—أنها تعيد تسليط الضوء على إفريقيا من خلال كشف الطبيعة الاستغلالية للعلاقات الاقتصادية العالمية، فإنها في المقابل تُصوّر القارة بنويماً كجزء من "الهامش العالمي"، أي كضحيةٍ سلبيةٍ بلا فاعلية، لا وجود لإفريقيا إلا بوصفها مجالاً يُفعل به، ظلّت إفريقيا مهمّشة في التغطية الإعلامية الغربية على مدى عقود. وقد أُثيرت مخاوف بشأن الصورة التشاؤمية المفرطة التي تنقلها وسائل الإعلام الغربية (التي تهيمن على المشهد الإعلامي العالمي) عن القارة. ويعبّر دانيال ميزانا عن قلقه من أن: الصور النمطية السائدة تصور القارة الإفريقية بلا شك كمكانٍ للكوارث الطبيعية الكبرى (كالفيضانات والثورات البركانية والجفاف. أما من حيث العقليات، وغير قادرين على التخطيط لأنفسهم أو رعاية شؤونهم. وفي نفس السياق، وكأن هذا هو كل ما في القارة. والعديد منها يحقق تقدماً ملحوظاً" (بيدل، لا كمساهمٍ في النقاشات الجادة حول السياسة العالمية (دن، 2001). ص. وقد تزامن هذا التصوير العام لإفريقيا باعتبارها فقيرة وضعيفة وغير ذات أهمية، إذ لعبت هاتان المؤسستان، بموجب إطار ليبرالي جديد، أدواراً محورية في تمويل التنمية، مما أدى إلى فقدان العديد من الدول الإفريقية لسيادتها في اتخاذ قرارات سياسات داخلية حيوية. ص. إذ جعلت معدلات الفقر والحروب والأوبئة القارة "تدبةً على ضمير العالم". (441). لذلك، والتشاؤم الإفريقي' (Afro-pessimism)، لكنه سيبقى "لا شيء" نتيجة الاستغلال. وفي هذه الهرمية، وباختصار، (2001). والتي تهيمن عليها المدارس الواقعية الجديدة والليبرالية—لم تُنظر فيها إفريقيا كطرفٍ فاعل. في الواقع، تفشل النظريات الكبرى في العلاقات الدولية في اجتياز اختبار الملاءمة الأساسي، (2002). ويقترح أيوب (2002) حلاً يتمثل في تطوير نظريات في العلاقات الدولية تأخذ بعين الاعتبار الواقع الخاص للدول النامية. وتهدف نظريته حول "الواقعية دون الوطنية" (Subaltern Realism) إلى سد هذه الفجوة. الذين تتجاهلهم الرواية التاريخية النخبوية التي تروّج لها المدرستان الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة. تشترك الواقعية الجديدة والليبرالية الجديدة في "إبستمولوجيا ما بعد الاستعمار" (Neo-colonial Epistemology) تُعلي من شأن الشمال العالمي على حساب الجنوب، وقد تجلّى استمرار تهميش إفريقيا في الأدبيات الأكاديمية أيضاً في أوروبا، لكن دون أن يلتفتوا إلى إفريقيا. والمنظرون النقديون المذهب الواقعي/الواقعي الجديد باعتباره خطاباً هيمنياً. ورغم أن ظهور ما بعد الوضعانية أدى إلى تعريف يوسف لايبيل للجدل العظيم الثالث في العلاقات الدولية (بين الوضعانية وما بعد الوضعانية)، (1997). وتدعم نكوان (2001) هذا الرأي حين تنتقد المنظور الليبرالي في العلاقات الدولية لعدم جدّيته في التعامل مع إفريقيا. فرغم أن الليبراليين التعدديين يبتعدون عن التفكير الواقعي والماركسي الجديد بالتركيز الأقل على الهيمنة العسكرية والاقتصادية، ص. (284) تؤكد أن "الأمتلة والمنظورات الإفريقية تُعتبر ذات قيمة مزعجة في أحسن الأحوال". ص. وفي الواقع، (1890-1889). (1989). ويُعزّز هذا الخطاب بطبيعة الحال علاقات القوة غير المتكافئة بين الغرب وإفريقيا. 3. الوكالة الإفريقية من السبعينيات إلى التسعينيات إن سردية الهامشية الإفريقية التي سبقت لا تقدم صورةً شاملةً لمكانة القارة في العلاقات الدولية. فواحد من الباحثين الذين يعارضون هذه الرؤية يخلص إلى أن "الحديث عن هامشية إفريقيا أصبح اليوم هراءً أكثر من أي وقت مضى" (بايار، ويذهب بايار في مقاله إلى أن إفريقيا لم تكن يوماً منفصلة عن السياسة العالمية، من المهم ملاحظة أن النخب الإفريقية أظهرت براعةً في بناء علاقات دولية واستغلالها—خاصةً في التحالفات الدبلوماسية والعسكرية، وواردات السلع بأنواعها، "لم تُفقد الضعف الواضح للدول الإفريقية إياها حالة الجمود التي

يُحدّد مصيرها فيها من قبل القوى الخارجية. أو على الأقل تحسين فرصه" (كلافام، فإن الفاعلين الإفريقيين بعيدون كل البعد عن كونهم "حمقى بنيويين" أو "دمى ثقافية" تكرر فقط النظام الاجتماعي، بل إن لديهم قدرات جوهرية (كوهين، ومن الجدير بالذكر أن التدفق المستمر للأفكار والسلع بين إفريقيا وأوروبا وآسيا والأمريكتين كان قائماً منذ ما قبل عام 2000. من خلال منظمة الوحدة الإفريقية (OAU) ومنتديات متعددة الأطراف أخرى مثل حركة عدم الانحياز (NAM)، أدواراً محورية في عملية إنهاء الاستعمار ووضع حد لنظام الفصل العنصري (الأبارتايد). وقد استجابت الدول الإفريقية تاريخياً لضعفها النسبي عبر تبني فكرة "الوحدة الإفريقية" (Pan-Africanism) (شيفجي، وكان إنشاء منظمة الوحدة الإفريقية عام 1963 — التي أصبحت لاحقاً الاتحاد الإفريقي — تجسيدا لقناعة بأن الوكالة الإفريقية تكون أكثر فاعلية عندما تتوحد (زارتمان، قادت "مجموعة إفريقيا" في عام 1969 الجمعية العامة للأمم المتحدة إلى إصدار القرار 2202 (XXI) الذي أعلن الأبارتايد جريمة ضد الإنسانية (نكوان، وقد أظهر ذلك فعالية التكتل الإفريقي في طرح مواقف مشتركة داخل الأمم المتحدة خلال الستينيات وأوائل السبعينيات. كما وفّرت منظمة الوحدة الإفريقية إطاراً توجيهياً لتنفيذ سياسات خارجية جماعية بين أعضائها إزاء أحداث دولية محددة. فعلى سبيل المثال، وبعد احتلال إسرائيل لسيناء خلال حرب 1967 العربية-الإسرائيلية، اعتمدت قمة المنظمة عام 1973 قراراً يحث جميع الدول الإفريقية على قطع علاقاتها مع إسرائيل لانتهاكها سيادة مصر وسلامة أراضيها. وقد نفّذت جميع الدول الإفريقية تقريباً هذا التوصية. وساعد الشعور بالتضامن الإفريقي حتى الدول المترددة مثل إثيوبيا وليبيريا على قطع علاقاتها مع إسرائيل للحفاظ على مصداقيتها داخل السياق الإفريقي (كلافام، كما استخدم القادة الإفريقيون، الانقسام الشرقي-الغربي خلال الحرب الباردة لخلق مساحة سياسية لدولهم. فرغم أن معظم الدول الإفريقية أدعت سياسة خارجية تقوم على "عدم الانحياز"، إلا أنها "انحازت" فعلياً إلى أحد المعسكرين — الأمريكي أو السوفيتي — لاستخلاص مكاسب سياسية واقتصادية. وقد أثمر ذلك عن نجاحات دبلوماسية إفريقيا، بالإضافة إلى الحصول على مساعدات اقتصادية ضرورية لبعض أشكال التنمية الصناعية (برايتون، بينما حصل اتحاد شعب الزيمبابوي الإفريقي (ZAPU) بقيادة جوشوا نكومو على دعم من الاتحاد السوفيتي (برايتون، وباستغلال الانقسام الدولي القائم، أظهر الحكام الإفريقيون براعة في التلاعب بعلاقاتهم الخارجية لتعظيم هامش حريتهم في العمل وحماية قواعدهم المحلية، فبقيت بعض الدول الإفريقية منبعاً أمام مطالب التكيف الهيكلي في أوائل الثمانينيات، فعلى سبيل المثال، تمكّنت تنزانيا لفترة من مقاومة برامج التكيف الهيكلي لأنها استمرت في الحصول على مساعدات غير مشروطة. فقد استخدم نظام موسيفيني الموافقة الدولية على سياساته الاقتصادية كدرع ضد المطالب بالإصلاح السياسي (كلافام، كما أن الدبلوماسية الاستراتيجية والفضيحة التي مارسها قادة رواندا بعد الإبادة الجماعية للحصول على مساعدات دولية لإعادة بناء الدولة تُعدّ تجسيدا واضحا للوكالة الإفريقية (ليونز، أن يكون الإفريقيون سادة مصيرهم" (ليونز، من الخطأ تهميش إفريقيا بافتراض أن القارة تفتقر إلى سياسة ذات معنى (غورفيتش، فالفاعلون السياسيون الإفريقيون يمكن اعتبارهم عقلانيين وواعين، لا يفيدنا في فهم السياسة الإفريقية وصف القارة بأنها "متخلفة" أو "خاطئة الوظيفة" أو "عاجزة"، خلافاً للفكرة السائدة بأن إفريقيا مجرد متفرج سلبي في العمليات العالمية، ويواصل الأفراد وواضعو السياسات الإفريقيون ابتكار استجابات مبتكرة لتلبية احتياجاتهم السياسية والاقتصادية والاجتماعية. فعلى سبيل المثال، تحتل إفريقيا مركزاً بارزاً في الخطابات العالمية حول البيئة، فقد تكون إفريقيا هامشية في التجارة المشروعة، وتكشف عملية تفكيك نظريات العلاقات الدولية أن إفريقيا موقعاً حاسماً — حتى لو كان إشكالياً — في هذه النظريات أيضاً. فالقارة تُعدّ المحفّز الضروري الذي يكمل النظريات السائدة في العلاقات الدولية. فبالنسبة لما بعد الكولونيليين، تمثّل إفريقيا "الآخر" الضروري لبناء "الذات الغربية" الأسطورية. وباعتبار نظرية العلاقات الدولية الغربية منتجاً للحدثة، فإنها تستند بالضرورة إلى تهميش إفريقيا وغيرها من مواقع المعرفة غير الغربية (دن، إن غياب القوة العسكرية/الصلبة لدى إفريقيا يعني أن خياراتها في السياسة الخارجية محدودة في أفضل الأحوال. والدبلوماسية الاقتصادية، 2005). كما تتضمن تعزيز الروابط الاقتصادية بين القوى الصاعدة من خلال التعاون القطاعي، وهو ما قد يؤدي على المدى المتوسط إلى تغيير موازين القوة الاقتصادية (فليمس، 2009). ووفقاً لويتاكر (2010)، "في عام 2003، كان عدد من القادة الإفريقيين من بين أبرز الأصوات المعارضة. فقد أدان الرئيس الجنوب إفريقي السابق نيلسون مانديلا الولايات المتحدة لتجاهلها الرأي الدولي والسعي وراء إجراءات أحادية طائشة. وبدعم من احتجاجات ضخمة مناهضة للحرب في بلاده، وأرسل مع نظرائه في نيجيريا والسنغال رسالةً حادةً إلى البيت الأبيض. 10) إلى أن "الجدل هنا يتمحور حول أن نظرية الموازنة الناعمة تُعدّ إطاراً نظرياً قوياً لتفسير سلوك الدول الإفريقية الضعيفة تجاه الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي (EU) وموقفها من مفاوضات التجارة العالمية. ولا عجب أن يستمر قادة السودان وزيمبابوي في

مقاومة الضغوط الأمريكية (ويتاكر)، كما ظهرت الموازنة الناعمة جلياً في معارضة الدول الإفريقية لإنشاء وجود عسكري أمريكي دائم في إفريقيا عبر قيادة أفريكوم (AFRICOM). أصبحت الموازنة الناعمة خياراً مهماً للدول الإفريقية التي لا تملك الموارد العسكرية والاقتصادية اللازمة للموازنة الصلبة. فإن ميل الدول الإفريقية إلى التضامن عند مواجهة انتقادات دولية موجّهة لإحداها لا يعكس فقط ممارسة الموازنة الناعمة، يمكن تطبيق مصطلح "فاعل" (Agent) بنفس المعنى على الكيانات الجماعية التي تتصرف كوحدات مؤسسية (مثل الأحزاب السياسية، والدول) تماماً كما يُستخدم للإشارة إلى الأفراد (هينديس، وكذلك رفضه الحديث التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية (ICC) في اعتقال الرئيس السوداني عمر البشير، عن تجسيد واضح لهذه الوكالة الجماعية (سميث)، وقد وُصفت هذه الوكالة الجماعية أيضاً بـ"دبلوماسية التضامن"، ويعكس فشل العقوبات في تغيير سلوك نيجيريا وليبيا وزيمبابوي هذه الوكالة، التي غالباً ما تتجسّد في مفاهيم الأخوة و"الأوبونتو" (Ubuntu)—وهو مفهوم أفريقي يركّز على الإنسانية المشتركة والترابط الاجتماعي. يحكم سلوك الدول الإفريقية رؤيةً جماعية ترى الدول ليست كيانات مستقلة، فإن شعور "نحن" (We-ness) أو الدعم العلني المتبادل بين القادة الإفريقيين لا يقتصر على المستوى الخطابي فحسب، بل يفرض على هؤلاء القادة إحساساً بأنهم ملزمون بالتصرف بتناغم (كلافام، ولا يكتفي معيار التضامن بثني القادة الإفريقيين عن الخلاف العلني، بل يضع ضغطاً على حكام الدول الإفريقية بعدم الخروج عن الصف في القضايا التي تم التوصل فيها إلى توافقٍ قاري واسع) (كلافام، وقد تم ترسيخ معيار التوافق هذا في النظام الإفريقي بين الدول خلال الدورة الأولى لمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية في لاغوس عام 1963 (طومسون و زارتمان، أصبح هذا المعيار عنصراً أساسياً في الممارسة الدبلوماسية الإفريقية. شكّل التوافق والتضامن عمل الاتحاد الإفريقي بأربع طرق رئيسية: أولاً، يجب ألا تقوِّض أي خطوة يتخذها الاتحاد الإفريقي التناغم (على الأقل علناً) بين الحكومات الإفريقية. يجب أن تستند القرارات الكبرى إلى التفكير الجماعي والتوافق. لا يجوز استخدام منتدى الاتحاد الإفريقي من قبل أي حكومة إفريقية ضد أخرى. رابعاً، لا ينبغي للاتحاد الإفريقي التسامح مع أي انتقادٍ علني لزعيم إفريقي من جهة غير إفريقية (تيكو، 2009). وتشكل قضيتا السودان وزيمبابوي المذكورتان سابقاً مثالاً كلاسيكياً على هذه المبادئ، وبالتالي على شكلٍ من أشكال الوكالة الإفريقية الفاعلة. كما يُعدّ الموقف الموحد للاتحاد الإفريقي بشأن إصلاح الأمم المتحدة—والذي يسعى فيه إلى الحصول على مقاعد دائمة في مجلس الأمن، والمعروف باسم "توافق إيزولويني" (Ezulwini Consensus)—تعبيراً آخر عن الوكالة الإفريقية. وعلى الرغم من استمرار مشكلات القدرة، فقد أظهر الاتحاد الإفريقي حزماً متزايداً في قضايا السلام والأمن القاريين. وبحسب براون (2012، 1896)، وإطلاقه بعثة دبلوماسية رفيعة المستوى للوساطة من أجل وقف إطلاق النار، ووضع مجموعة من المبادئ المتعلقة بالتدخل وعدم الاعتراف بالأنظمة التي تصل إلى السلطة عبر القوة. تشيبايكي، 2012؛ 2013). ومن المهم أيضاً ملاحظة أن محاولات إقامة نظام تجاري عادل في منظمة التجارة العالمية (WTO) أظهرت فعالية الوكالة الإفريقية. باين، وبالمثل، أظهرت وكالة المجتمع المدني الإفريقي نفسها من خلال تحالفٍ من المنظمات غير الحكومية الإفريقية التي انضمت إلى منظمات دولية في حملةٍ ضد المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية في سياتل عام 1999، عبر سلسلة من الاحتجاجات والحملات تحت شعار "منظمة التجارة العالمية: انكمش أو اغرق! جدول أعمال التحول". وأصدرت المنظمات غير الحكومية في غانا بياناً صحفياً جاء فيه: مجتمعنا المدني الإفريقي، ندعو حكوماتنا في إفريقيا وسائر دول العالم الثالث إلى رفض القضايا الجديدة المقترحة، منها وضع الصناعات الوليدة، والسياسة الزراعية المشتركة للاتحاد الأوروبي (CAP)، فإن الجهود المنسّقة التي بذلها المجتمع المدني في حملات "أوقف اتفاقات الشراكة الاقتصادية" (STOP EPA) تؤكد الدور الفعّال للوكالة الإفريقية في الاتفاقات الثنائية. فقد لعب المجتمع المدني دور "الحارس" (Watchdog) في هذه العملية، كما قدّم أوراق خلفية للمفاوضات كانت مبنيةً على أسس متينة. ص. 55) إلى أن "جمعية مزارعي أفريقيا الشرقية والجنوبية أصحاب الحيازات الصغيرة (ESAFF) حثّت الاتحاد الأوروبي على إيجاد بدائل لاتفاقات الشراكة الاقتصادية، كجزء من العملية الحالية ووفقاً لما نصّ عليه اتفاق كوتونو". وبالفعل، كما أن الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي حقّقت استقراراً نسبياً في القارة، وقلّصت النزاعات المسلحة بشكل ملحوظ (بوسكو، 2008، ص. 58-59). وقد خلق هذا بيئةً مواتيةً للاستثمار والتنمية الاقتصادية العامة. وأصبحت هذه البيئة الجاذبة ساحةً لمنافسة القوى العظمى والصاعدة على الوصول إلى الموارد الطبيعية الإفريقية، ويمنح هذا إفريقيا موقفاً مواتياً لتعزيز مكانتها الدولية، وأن تستحضر الاتفاقيات الدولية التي تنظم علاقات المساعدات في تعاملاتها مع الدول المانحة والجهات المالية الدولية. وتشدّد هذه الاتفاقيات—مثل إعلان باريس حول فعالية المعونة، يمكن للدول الإفريقية ذات الأهمية في الحرب العالمية على الإرهاب وعمليات مكافحة القرصنة أن تمارس وکالتها

بطرق تُجبر "زوارها" على تقوية جيوشها المحلية وأجهزة إنفاذ القانون لتمكينها من أداء مهامها بكفاءة. ويرافق ظهور وتأثير الوكالة الإفريقية بروز عالم "متعدد الأقطاب" (Multi-polar) يُسهّم في "تدجين" وتحرير العلاقات الدولية، ويفتح مساحات جديدة للمناورة أمام إفريقيا (لينغ بينغ، على الإنترنت). وهو ما له آثار إيجابية على الوكالة، إذ باتت الدول الإفريقية تمتلك هامشاً أوسع لاختيار شركائها. ونتيجةً لذلك، تُظهر العديد من الدول الإفريقية علاماتٍ متزايدةً على الحزم في مفاوضاتها للحصول على مساعدات تنموية، 5. الفاعلون والسيناريوهات في الوكالة الإفريقية ومستوى الدول الوطنية، 2012). وبالفعل، تمكّن عددٌ من النخب الإفريقية، ممثلةً لدولها، نجاح المسؤولين الأنغوليون إلى حدٍ كبير في التفاوض بفعالية على صفقات "البنية التحتية مقابل النفط" مع الصين، تمكّنت الحكومة الأنغولية من "إجبار" نظيرها الصيني على تخفيف شروط تصدير السلع الصينية في المشروع. كما نجحت في خفض سعر الفائدة على سداد القرض إلى "سعر ليبور" (Libor) زائد 1.25% (2008). ويمكن ذكر العديد من الأمثلة على كيفية ممارسة النظام الأنغولي لوكالته في علاقته مع الصين باستخدام النفط كورقة ضغط، وهو ما يؤكد أن الوكالة لا تكمن فقط في معرفة الموارد المادية التي تمتلكها، ومع ذلك، فالعامل المقيّد الرئيسي لممارسة أنغولا لوكالة متعددة الأوجه هو نظام الحكم السلطوي السائد في البلاد، حيث يُنظر إلى المجتمع المدني بعين الريبة باعتباره وكلاء لتغيير النظام. يمكن أن يكون المجتمع المدني شريكاً فعالاً للحكومات الإفريقية في التفاوض على صفقات متنوعة مع الشركاء الخارجيين لصالح المواطنين الإفريقيين. وعلى النقيض من أنغولا، وتقييم الأثر البيئي والاجتماعي (ESIA) لعام 2007 الذي أعده مكتب "إدارة الموارد البيئية" (Environmental Resources Management) البريطاني (هينسنغيرث، ص. 11). وهكذا، تمكّنت الحكومة الغانية من توجيه سينوهيدرو للالتزام بمعايير وإجراءات تُطبّق عادةً في المشاريع الممولة من لجنة المساعدة الإنمائية (DAC) أو البنك الدولي، لضمان عدم تأثر المعايير البيئية وحقوق الإنسان بشكلٍ مفرط. وقد فتح النظام الديمقراطي في غانا المجال أمام الفاعلين غير الدوليين لممارسة الوكالة في تفاعلات البلاد مع الصين. فعلى سبيل المثال، بينما لا تسمح الشركات الصينية عموماً بالنشاط النقابي، مُنْفَذَةً (موهان، 2010، 4). تُتاح للدول الإفريقية الديمقراطية فرصٌ أكبر لممارسة وكالة متعددة الأوجه وفعالة مقارنةً بالدول السلطوية. ويمكن العثور على مثالٍ آخر للتعاون بين الدولة والمجتمع المدني في الغابون. ففي عام 2006، أُجبرت منظمات المجتمع المدني الغابونية شركة "سينوبك" (Sinopec) الصينية على وقف أنشطتها الاستكشافية للنفط في البلاد. بدأت أنشطتها الزلزالية استناداً إلى تقييم أثر بيئي (EIA) ضعيف أعدته شركة هولندية. ما أدى إلى وقف الأنشطة الاستكشافية وإعادة إعداد تقييم الأثر البيئي من قبل الشركة الهولندية بالتعاون مع منظمة "إنفرو-باس" (Enviro-Pass) الغابونية وصندوق الحياة البرية العالمي (WWF) (جيانغ، 2009). كما لعب شخصيات إفريقية بارزة مثل نيلسون مانديلا ومو إبراهيم أدواراً محورية في تعزيز الوكالة الإفريقية. ففي عام 2005، ويمكن التغلب عليه والقضاء عليه بفعل البشر. والتغلب على الفقر ليس تصرفاً خيراً. وقد ميّز موقف مانديلا الحازم من الإيدز بينه وبين خلفيه—ثابو ميبكي وجاكوب زوما—الذين وُجّهَ إليهما انتقاداً لكون الأول متساهلاً للغاية والثاني منكرًا لخطورة الوباء. وشملت مجالات عملها: الأمن وسيادة القانون، والمشاركة وحقوق الإنسان، والفرص الاقتصادية المستدامة، ومن الشخصيات البارزة أيضاً النساء اللواتي لعبن أدواراً جوهرية في بناء السلام في مناطق مختلفة من القارة، مثل غرب إفريقيا (خاصةً في ليبيريا وسيراليون) وشرق إفريقيا (خاصةً كينيا). فحصلت الليبيرية ليماء غبوي على جائزة نوبل للسلام عام 2011 لقيادتها حركة نسائية للسلام أنهت الحرب الأهلية الليبيرية الثانية عام 2003. وفي كينيا، لعبت وانغاري ماثاي، الناشطة البيئية والسياسية الراحلة، وفازت عام 2004 بجائزة نوبل للسلام لجهودها الدولية في الحفاظ على البيئة وحملاتها من أجل حقوق الإنسان في كينيا. ويجب ذكر مثل هؤلاء الأفراد في النقاشات حول الوكالة الإفريقية. وحتى على مستوى التفاعلات بين الشعوب في إفريقيا، يواصل المواطنون العاديون إظهار وكالتهم في علاقاتهم مع الأجانب (الصينيين). 2013). فعلى سبيل المثال، بينما يُصوّر الإفريقيون كضحايا غير متميّزين، 2015، 10). فعلى سبيل المثال، تُعدّ رابطات الطلاب الإفريقيين—التي تشكّلت لأسباب متنوعة—غير "قانونية" في الصين، 2015، وبالتالي، 2015). 6. الخاتمة ففي الواقع، لم تأخذ النظريات التقليدية في العلاقات الدولية—سواء على شكل الواقعية أو الليبرالية—ولا حتى مفكرون بارزون مثل هانس مورغنتا وفرانسيس فوكوياما، إفريقيا على محمل الجد باعتبارها موضوعاً ذا أهمية في العلاقات الدولية. وهذا على الرغم من أن الدول الإفريقية، مارست الوكالة وأبدت مبادرات واضحة في علاقاتها الخارجية. فقد لعبت النخب الحاكمة أدواراً محورية في سلسلة القيمة للصناعات الاستراتيجية، وتمكّنت من جني فوائد استراتيجية من خلال انحيازها إلى أحد طرفي الحرب الباردة، كما برعت الدول الإفريقية في ممارسة "الموازنة الناعمة" (Soft Balancing) ضد القوى المهيمنة مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، بل وحتى الصين إلى

حدّ ما. ومن خلال اعتماد استراتيجية الموازنة الناعمة، وبالتالي، فإن القدرة على ممارسة الوكالة لا تعتمد بالكامل على موقع الدولة في الهياكل السياسية والاقتصادية الدولية. إن ميل الدول الإفريقية إلى حماية إحداها عند تعرضها لـ"هجوم ظالم" من فاعلين خارجيين يكتسي أهمية بالغة في تحليل الوكالة الإفريقية. فهذه الوكالة الجماعية—أو ما يُعرف بـ"دبلوماسية التضامن"—حدّدت موقف الدول الإفريقية من المحكمة الجنائية الدولية (ICC)، التي أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني عمر البشير عام 2010. ومن المهم أيضاً التأكيد على أن الوكالة الإفريقية لا ينبغي النظر إليها باعتبارها منبثقة حصرياً من النخب الحاكمة. فلكي يظهر المشهد الكامل للوكالة الإفريقية، لا بد من إدماج الفاعلين غير الدوليين—مثل منظمات المجتمع المدني والأفراد. فالدول التي تتعاون بشكل وثيق مع فاعلين مستقلين من خارج الدولة قادرة على ممارسة وكالة أكثر حزمًا في علاقاتها الخارجية مقارنةً بالدول الأكثر انغلاقاً أو استبداديةً.